فعالية التحكيم الالكتروني كوسيلة بديلة من وسائل حل منازعات التجارة الالكترونية

ماهر الجابر١، عبدالله أحمد زايد٢، أحمد سليمان زايد٣.

قسم القانون " القانون التجاري"، كلية الحقوق، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.

قسم القانون " القانون الخاص"، كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.

قسم القانون " القانون الخاص"، كلية الحقوق، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.

*البريد الالكتروني للباحث الرئيسي: maheraljaber@bau.edu.jo

ملخص البحث

لقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطوراً هائلاً في نطاق إبرام العقود والمعاملات التي يتم إبرامها من خلال شبكة الإنترنت، وهو الأمر الذي شجع المستهلكين والشركات للدخول في مثل هذا النوع من العقود بشكل مغاير عن القرن الماضي. ولكن من أجل تعزيز الرغبة سواء للأفراد أو للشركات من أجل الدخول في مثل مجال استخدام التجارة الالكترونية كان لا بد من إيجاد وسيلة فعالة لحل منازعات العقود الالكترونية وبشكل مغاير عن الية حل المنازعات الخاصة بالعقود التقليدية. إن حل المنازعات عبر الإنترنت هو البديل الأنسب لحل منازعات عقود التجارة الالكترونية التي يتم إبرامها عبر الفضاء الالكتروني. حيث برزت فكرة التحكيم الالكتروني كوسيلة بديلة لحل مثل تلك المنازعات من خلال مساعدة الأفراد في الاستفادة من النصوص القانونية المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي. إن الدراسة الحالية تهتم في البحث في التنظيم القانوني للتحكيم الالكتروني كوسيلة من الوسائل البديلة لحل منازعات التجارة الالكترونية وذلك من خلال تطبيق المنهج التحليلي والوصفي كمنهجية بحثية يتم تطبيقها في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التحكيم، التحكيم الالكتروني، التجارة الالكترونية، حل المنازعات الالكترونية، الوسائل البديلة لحل المنازعات.

The Effectiveness of Online Arbitration As Alternative Dispute Resolution of Electronic Commerce Disputes

==========

Maher Aljaber ١, Abdallah Zayed ٢, Ahmad Zayed ٣.

Department of Law "Commercial Law", Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

Department of Law "Private Law", Faculty of Law, Philadelphia University, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

Department of Law "Private Law", Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

*Corresponding aouther: maheraljaber@bau.edu.jo

Abstract:

In the last two decades, the scope of concluding contracts through the internet was developed dramatically. This mechanism encouraged customers and businesses to enter in this kind of contracts in a way that is different from the previous century. But to increase the willing of businesses or customers to enter in electronic contracts, it was essential to find an effective means to solve disputes arising from electronic contracts in a manner different from the known traditional means. Online dispute resolution is considered appropriate alternative dispute resolutions for electronic commerce disputes arising in cyberspace environment. online arbitration has emerged as an alternative means of resolving such disputes by assisting individuals use the

legal texts related to international commercial arbitration. The current study stands on investigating the legal regulation of electronic arbitration as an alternative means of resolving electronic commerce disputes by applying the analytical and descriptive approach as a research methodology.

Keywords: Arbitration, Online Arbitration, Electronic Commerce, Online Disputes Resolution, Alternative Dispute Resolutions.

□

المقدمة

لقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطوراً هائلاً في نطاق إبرام العقود والمعاملات التي يتم إبرامها من خلال شبكة الإنترنت، حيث أن انتشار خدمات الانترنت بشكل دراماتيكي سهل على كافة الأشخاص الحصول على مثل تلك الخدمات. وكما يبرر البعض فإن سهولة حصول المستهلكين على خدمات الانترنت وبمبالغ زهيدة نسبياً شجع الشركات على فتح أسواق جديدة لها وبالتالي توسيع نشاطاتها للوصول إلى المستهلك الالكتروني.

ومع كل تلك المنافع المتحصلة من استخدام التكنولوجيا في أعمال التجارة فإن العدد الكبير من تلك التعاقدات قد أدى إلى بروز عدد كبير من المنازعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية أو ما تسمى بالعقود العابرة للحدود. هذا العدد الكبير من التعاقدات الخاصة بالتجارة الالكترونية فرض على المختصين إيجاد وسائل بديلة لحل مثل تلك المنازعات بحيث تكون فعالة ومعتبرة كوسائل لحل المنازعات بعيداً عن القضاء الوطني. مثل تلك الدعوات أبرزت أهمية إيجاد تقنيات جديدة لحل مثل تلك المنازعات شريطة أن تتوافق مع احتياجات الأعمال التجارية من سرعة وحيادية وتكلفة أقل[١].

يمكن تعريف التجارة الالكترونية بأنها عمليات بيع وشراء البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت[٢]. لذلك فإذا أرادت الدول تشجيع

---

(١) Dahiyat, Emad. A legal framework for online commercial arbitration in UAE: new fabric but old style. Information & Communications Technology Law, Vol. ٢٦ (٣), pp. ٢٧٢-٢٩٢.

(٢) Aljaber, Maher. (٢٠١٢).The Impact of Privacy Regulations on The Development of Electronic Commerce: Jordan and The UK Comparative Study. PhD Thesis : De Montfort University, UK.

=

كافة الأطراف من مستهلكين وشركات على استخدام التعامل عبر الانترنت فإنه لا بد من إيجاد حلول تعمل على حل المنازعات الخاصة بالعقود الالكترونية بسلاسة وسهولة وبما يشجعهم على قبول فكرة التعاقد عبر الانترنت. تلك الحلول القانونية يجب أن تتمحور حول فكرة عدم الخوف أو الشك من النظام القانوني الذي سوف يطبق على النزاع فيما لو حدث وهو الأمر الذي على الأغلب يمنع الأطراف من التعاقد عبر الإنترنت بسب الجهل بطبيعة النصوص القانونية التي سوف تطبق على النزاع. فعلى سبيل المثال فإن اختلاف القواعد القانونية المتعلقة بالأعمال التجارية أو التكلفة المرتفعة لرفع المنازعات في القضاء الوطني فيما لو أراد أحد الأطراف رفع دعواه خارج وطنه أو طول فترة التقاضي كلها من المعيقات التي تمنع الأفراد من الدخول مع أطراف أجنبية في التعاقدات التقليدية، فيف الأمر ونحن نتحدث مع متعاقدين لا يرون بعضهم البتة.

فمن ناحية أولى فإن الحديث عن المنازعات الدولية أو بالأحرى المشوبة بعنصر أجنبي سواء كانت تتم بصورتها التقليدية أو بشكل الكتروني فإن الإشكالية الأولى تتمثل في المحكمة المختصة بنظر النزاع وكذلك القانون الواجب للتطبيق على موضوع النزاع. ومن ناحية اخرى فإن صدور الحكم من محكمة أجنبية يبرز إشكالية اخرى تتمثل في مدى إمكانية تنفيذ الحكم الصادر من قضاء أجنبي. ومن هنا تبرز إشكالية في تحديد مكان تنفيذ الحكم الصادر

Diep, Nguyen. (٢٠٢٢). Solving Conflicts Of Interest In Electronic Contracts In E-Commerce Transactions. International Journal of Ecosystems and Ecology Science. ١٢ (٤). pp. ١٦١-١٦٦.

متى ما كان النزاع الدولي يتضمن تعاقداً الكترونياً أو مراسلات الكترونية حدثت بين طرفي العقد[١].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإنه من المعروف عدم وجود قانون موحد ينظم مسألة تنازع الاختصاص القضائي بخصوص العقود الالكترونية كما أن القانون النموذجي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة الدولية (الأونسيترال) لا يتضمن في أي من نصوصه ما ينظم مسألة الاختصاص القضائي بخصوص عقود التجارة الالكترونية. حتى لو حصل أن اتفق طرفي النزاع على المحكمة المختصة بنظر النزاع وكذلك القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع فإن إصدار قانون قطعي يحتاج وقتاً ليس بالقليل بسبب التعقيدات التي تتضمنها القوانين الوطنية من أجل التعامل مع الأحكام الأجنبية بما يحفظ سيادتها وسيادة قضائها [٢].

لكل ذلك فإن استخدام الوسائل الالكترونية لحل المنازعات هو البديل الأمثل لحل منازعات التجارة الالكترونية وبما يشجع الأفراد في دخول مثل تلك العقود بدون خوف من إطالة عمر التقاضي. فكما يقول بعض الفقه فإن وسائل حل المنازعات الالكترونية هي عبارة عن تكنولوجيا عبر الفضاء الالكتروني يمكن تطبيقها كوسيلة بديلة لحل منازعات وبالتالي فإن وجود الانترنت هو الوسيلة الأساسية في مثل تلك الطرق والتي يمكن استخدامها من أجل تبسيط

---

(١) Daniel, Chow and Schoenbaum, Thomas. (٢٠٢١). International Business Transactions: Problems, Cases, and Materials. ٤th Edition. ASPEN Publishing.

(٢) Daniel, Chow and Schoenbaum, Thomas. (٢٠٢١). International Business Transactions: Problems, Cases, and Materials. ٤th Edition. ASPEN Publishing.

إجراءات التواصل بين طرفي النزاع وبالتالي تبسيط جمع المعلومات المتعلقة بالنزاع وكذلك سهولة تبادلها بين الأطراف. وبمعنى اخر فأنه نتيجة كل ذلك فلا حاجة لتواجد طرفي النزاع في مكان واحد من أجل حل النزاع حيث أن بإمكانهما التواصل عن بعد(١).

يعزى ظهور حل المنازعات التجارية عن بعد إلى منصة الـ (ebay) والتي استخدمت في عام ١٩٩٩ الية الوساطة من أجل حل المنازعات التي كانت تظهر بين منصة الـ (ebay) والمستهلكين(٢)، ولقد تطورت هذه الالية بعد ذلك لتصبح تعرف كوسيلة حل المنازعات عن بعد. كما كانت قد ظهرت قبل ذلك سنوات قليلة وتحديداً في عام ١٩٩٦ محاولة اخرى لحل مثل ذلك النوع من المنازعات عندما تم إجراء أول محاولة لحل المنازعات خارج القضاء وتحديداً من خلال الاتصال الحاسوبي المباشرحيث تم تنفيذ تلك المحاولات على شكل مشاريع طلابية في أمريكا وكندا والتي تطور أغلب تلك المشاريع بعد أن لاقت نجاحاً لافتاً لتنفذ على شكل مشاريع تجارية(٣).

---

(١) Yu Hong, Lin. (٢٠٠٣). Can Online Arbitration Exist Within the Traditional Arbitration Framework? Journal of International Arbitration. ٢٠ (٥), pp. ٤٥٥-٤٧٣.

(٢) Nikam, Rahul and Singh, Nongthombam. (٢٠٢٢). Legal validity of Online Dispute Resolution (ODR) System in India and Indonesia. Passagens. Revista Internacional de História Política e Cultura Jurídica. ١٤ (٣). pp. ٥٣١-٥٥٨.

(٣) Hörnle, Julia. (٢٠٠٢). Online Dispute Resolution in Business to Consumer E-commerce Transactions. Journal of Information Law & Technology, Vol. ٧ (٢). pp. ١-١٧.

نتيجة لكل تلك المحاولات الخجولة كان لزاماً على لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة الدولية أن تدلي بدلوها في هذا المجال عندما قامت بتعريف وسائل حل المنازعات عن بعد بأنها عبارة عن نظام مدعوم باستخدام الاتصالات الالكترونية ويساعده وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاخرى من أجل حل النزاعات التي تشوب بين الأفراد(١). بعبارة اخرى تعرف هذه الالية بأنها وسيلة لحل المنازعات بشكل الكتروني من خلال تمكين الأطراف بتنفيذ كافة الإجراءات وتبادل الوثائق عبر الإنترنت.

المنهجية

يعمل الباحثون في هذه الدراسة على تقديم دراسة تبرز مدى نجاعة استخدام التحكيم الالكتروني كوسيلة بديلة لحل المنازعات، ومن أجل تحقيق هذه الدراسة أهدافها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل النصوص القانونية الموجودة على المستوى الدولى والمتعلقة بموضوع الدراسة. من أجل ذلك فقد تم تقسيم الدراسة يتناول المبحث الأول فيها الوسائل البديلة لحل المنازعات (المطلب الأول)، ثم استعراض التحكيم الالكتروني في (المطلب الثاني). أما المبحث الثاني فسوف يتم دراسة المبادئ الخاصة بنجاح التحكيم الالكتروني (المطلب الأول)، ثم تقييم التحكيم الالكتروني كوسيلة بديلة لحل المنازعات (المطلب الثاني).

---

(١) Nikam, Rahul and Singh, Nongthombam. (٢٠٢٢). Legal validity of Online Dispute Resolution (ODR) System in India and Indonesia. Passagens. Revista Internacional de História Política e Cultura Jurídica. ١٤ (٣). pp. ٥٣١-٥٥٨.

المبحث الأول

الوسائل البديلة لحل المنازعات

لقد اهتمت كافة التشريعات الوطنية بمنح قضاؤها الوطني الاختصاص في نظر المنازعات من باب أن أمر الفصل في المنازعات هو أمر سيادي لا ينازعها فيه أي قضاء اخر. ولكن مع تطور التجارة وظهور العقود التجارية الدولية وإمكانية تنازع نظر النزاع بين قضاء أكثر من دولة فقد خففت الدول من مبدأ السيادة عندما منحت قضاء دول اخرى صلاحية النظر في نزاع يعتبر من جهة أو اخرى لها صلاحية الفصل فيه، إما بسب جنسية أطراف النزاع أو مكان إبرام العقد أو تنفيذه. ومع ذلك فإن أطراف النزاع لا يرغبون بإطالة أمد التقاضي – وهو المأخذ على القضاء الوطني – فأصبحت الدول ومن خلال تشريعاتها الوطنية وبالاستناد على الاتفاقيات الدولية بالبحث عن وسائل بديلة لحل المنازعات تعزز مسألة سرعة الفصل في المنازعات. لذلك فإن المطلب الأول سوف يقوم باستعراض الوسائل البديلة لحل المنازعات ثم بعد ذلك البحث تفصيلاً في التحكيم الالكتروني (المطلب الثاني).

□

المطلب الأول

الوسائل البديلة لتسوية المنازعات

لقد منح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثامنة منه للإفراد الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية من أجل تحصيل حقوقه، وهو الأمر نفسه الذي كفلته الإتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان عندما أعطت في المادة السادسة منها الحق للأفراد في الحصول على محاكمة عادلة أمام القضاء الوطني النزيه والمستقل من أجل حماية حقوقهم. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الأمر لا يحرم الأفراد المتنازعة باستخدام وسائل تقليدية أو الكترونية بديلة لحل منازعاتهم واستبعاد القضاء الوطني متى اتفقوا على ذلك بشكل قانوني[١].

إن الوسائل الالكترونية البديلة لحل المنازعات توفر الية لحل النزاع دون الحاجة من اللجوء إلى المحكمة. وحيث أن الية اللجوء إلى التقاضي عبر الحدود لم يكن شائعاً كثيراً وتحديداً في المنازعات التجارية وذلك لأن استخدام مثل تلك الحلول يعتبر مرهقاً ومكلفاً وبحاجة إلى وقت طويل، فإن استخدام الوسائل البديلة لحل المنازعات تتفادى تلك السلبيات من خلال إمكانية توفير الوقت والجهد والكلفة[٢].

---

(١) Van den Heuvel, Esthe. (٢٠٠٠). Online Dispute Resolution as A Solution to Cross-Border E-Disputes. Master Thesis. University of Utrecht.

محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

(٢) محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

Wang, Fye. (٢٠١٨). Online Arbitration. ١st Edition. New York:

=

يعتبر التحكيم والمفاوضة والوساطة والتوفيق والصلح من أشهر الوسائل البديلة المستخدمة لحل المنازعات ودون الحاجة للذهاب إلى المحاكم وذلك لأنها تمتاز بالمرونة والكفاءة والكلفة المنخفضة. ولقد توحدت الجهود الدولية من أجل تشجيع اللجوء لتلك الحلول القانونية الفعالة من خلال تطوير وسائل فعالة قانونياً تتمثل في قانون الاونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة ١٩٨٥، واتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لسنة ١٩٥٨، وقانون الاونسيترال النموذجي للوساطة لسنة ٢٠٠٢.

إن تقنين مثل تلك الحلول من خلال الاتفاقيات الدولية قد شجع أصحاب النزاعات الحديثة بالذهاب إلى استخدام الوسائل البديلة لحل المنازعات وذلك بسبب أنها تمتاز بالسرعة والكلفة القليلة مقارنة مع الوسائل الأصيلة لحل المنازعات. كما أن مثل تلك الحلول المستحدثة مكنت الأفراد بالاتفاق على اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات سواء قبل حدوث الخلاف أو بعده. فمن ناحية أصبح بإمكان الأفراد عند توقف تنفيذ العقد بينهم بسبب الخلافات التي تظهر أثناء تنفيذ العقد إلى اللجوء إلى طرف ثالث يقوم بالتفاوض مع كافة الأطراف من أجل إيجاد حلول تقرب وجهات النظر بينهم بما يسمى المفاوضة[١]. ففي هذا النوع من الوسائل يقوم الحاسوب بإجراء عملية حسابية تعتمد على العروض التي يقدمها كل طرف وذلك بهدف الوصول إلى حل تقؤيبي يرضي كلا الطرفين[٢].

Informa Law from Routledge.

(١) Hörnle, Julia. (٢٠٠٢). Online Dispute Resolution in Business to Consumer E-commerce Transactions. Journal of Information Law & Technology, Vol. ٧ (٢). pp. ١-١٧.

(٢) محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة

=

ومن ناحية اخرى، فيمكن للأطراف المتنازعة اللجوء إلى طرف ثالث يتوسط بينهم عند حدوث خلاف في تنفيذ العقد من أجل التوصل إلى حل نهائي يفصل في النزاع المحال إليه مع عدم إلزامية الحل الذي يقدمه للأطراف المتنازعة بما يعرف بالوساطة[١]. وهنا يقوم الوسيط بعمل اتصالات مباشرة مع أطراف النزاع وتقديم الحل الذي يراه مناسباً بما يمكن الأطراف إلى االوصول بالحل الودي[٢].

ومن ناحية ثالثة، فيمكن للأطراف المتنازعة سواء قبل حدوث النزاع أو بعده اللجوء لتفويض طرف ثالث محايد بإصدار قرار منهي للخصومة بين الأطراف وبما يضمن إلزامية القرار الصادر لكافة الأطراف المتنازعة(٣). ولكن هنا يقوم الموفق ذاته بتحديد نقاط الخلاف بين أطراف النزاع محاولاً تقديم مقترحات وليست حلولاً لكي ترضي كلا الطرفين[٤].

الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

(١) Riskin , Leonard; Westbrook, James; Guthrie, Chris; Reuben, Richard; Robbennolt , Jennifer; Welsh, Nancy. (٢٠١٤). Dispute Resolution and Lawyers. ٥th Edition: West Academic Publishing.

(٢) محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

(٣) Hörnle, Julia. (٢٠٠٢). Online Dispute Resolution in Business to Consumer E-commerce Transactions. Journal of Information Law & Technology, Vol. ٧ (٢). pp. ١-١٧.

(٤) محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

وأخيراً قد يلجأ أطراف النزاع إلى الصلح الالكتروني كوسيلة بديلة لحل النزاع، وذلك من خلال الاتفاق على إحالة النزاع إلى طرف ثالث على أن يقدم المصلح حلولاً تعتمد بالأساس على تقديم تنازلات من كلا الطرفين بما يعتمد على ما يسمى مبدأ التضحية من كلا الطرفين وبالتالي فإن تعنت أحد الأطراف فإن النزاع يبقى قائماً(١).

وبالرغم من الإيجابيات التي تعززها الوسائل الالكترونية البديلة لحل المنازعات والمتمثلة بكفائتها من خلال تعزيز السرعة وتخفيض الكلفة لحل النزاع كما ذكر سابقاً، إلا أن استخدام مثل تلك الوسائل يواجه صعوبات قانونية تتمثل بالمنازعات الخاصة بالعقود الالكترونية وذلك لأن مثل تلك العقود تمتاز بأنها عقود عابرة للحدود حيث أن الأفراد غالباً يكونون من جنسيات مختلفة ويقيمون في دول مختلفة وهو ما يبرز اختلاف القواعد القانونية الموجودة في كل دولة(٢). كما أنه تبرز إشكالية قانونية اخرى تتمثل في تحديد مكان التاجر الالكتروني إن صح التعبير ومكان إبرام العقد الالكتروني. علاوة على ذلك فإن إبرام مثل تل العقود الالكترونية يحتم وجود شخصاً عالماً – أولاً - بالقضايا القانونية التي تشوب المعاملة الالكترونية التي تحدث في الفضاء الالكتروني، وثانياً – لديه الخبرة في الممارسات التجارية الالكترونية للعقود التي تتم عبر الفضاء الالكتروني(٣).

---

(١) المرجع السابق

(٢) Hörnle, Julia. (٢٠٠٢). Online Dispute Resolution in Business to Consumer E-commerce Transactions. Journal of Information Law & Technology, Vol. ٧ (٢). pp. ١-١٧.

(٣)Wang, Faye. (٢٠١٣). Law of Electronic Commercial Transactions: Contemporary Issues In The EU, US And China. ١st Edition.

=

المطلب الثاني

التحكيم الالكتروني(١)

يعتبر التحكيم الالكتروني أو التحكيم عن بعد من الحلول الالكترونية الرئيسة التي برزت كوسائل بديلة لحل المنازعات والتي تمكن الأطراف المتنازعة من الاستفادة من الأحكام الناظمة للتحكيم التجاري، كقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته، واتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لسنة (١)١٩٥٨. وقد كان أول من نادى بفكرة التحكيم الالكتروني منذ عام ١٩٩٢ "هنري بيت" عندما شجع باستخدام شبكة الإنترنت في المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية، ثم تبعه "ديفيد جونسون" عام ١٩٩٣ عندما قدم دراسة حول تأثير الطبيعة القانونية للشبكة العنكبوتية على عملية التحكيم(٣).

كما برزت العديد من المراكز على النطاق الدولي والداخلي في مجال التحكيم الالكتروني، وقد برزت أولى تلك المراكز في مجال التحكيم الالكتروني سنة ١٩٩٤ إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) حيث قامت بإنشاء مركز الوايبو للتحكيم والوساطة. وأما المركز الثاني فقد تم إنشاؤه

Routledge.

(١) يرادف هذا المصطلح في اللغة الانجليزية عدة تسميات (Cyber Arbitration. Virtual Arbitration. Electronic Arbitration. Arbitration Using Online Techniques).

(٢) Amro, Ihab. (٢٠١٩). Online Arbitration in Theory And In Practice. London: Cambridge Scholars Publishing.

(٣) متولي، أحمد. (٢٠٢٢). التحكيم التجاري الدولي الالكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ١٢ (٨١). ٥٠٤-٦٥١.

سنة ١٩٩٦ من خلال مشروع بين مركز فيلانوفا للمعلومات في القانون والسياسة ومعهد القانون الخاص بحل النزاعات الالكترونية وذلك بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للمحكمين. أما التجربة الثالثة فقد كانت لمركز البحوث في القانون العام في مونتريال بكندا سنة ١٩٩٦ حيث تم إنشاء محكمة الكترونية تقوم بتقديم خدماتها في التحكيم من خلال قنوات ووسائط الكترونية(١).

ولقد اختلف الفقه والتشريعات في الآلية التي تم اعتمادها لاعتباره الكترونياً، حيث اعتمد بعض الفقه على الوسيلة التي يتم إجراء التحكيم من خلالها لاعتباره الكترونياً. وقد نحا المشرع الأردني نحو هذا الاتجاه من خلال المادة الثانية من قانون المعاملات الالكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ عندما اعتبر المعاملات الكترونية متى تم تنفيذها بوسائل الكترونية(٢). وهنا اعتبر المشرع الأردني الكترونياً شريطة أن يتم تنفيذه كلياً بشكل الكتروني وسند هذا القول أن المشرع الأردني ألغى النص السابق من قانون المعاملات الالكترونية المؤقت رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١ الذي عرف العقد الالكتروني في المادة الثانية منه بأنه "العقد الذي يتم انعقاده بوسائل الكترونية كلياً أو جزئياً". وعليه فإن العقد الذي يتم تنفيذ جزء منه بطريقة تقليدية غير الكترونية يجعل من العقد عقداً تقليديا وليس الكترونياً. أما الاتجاه الاخر من الفقه فإنه لا يعتمد على الوسيلة التي يتم تنفيذ التحكيم من خلالها حتى يعتبر التحكيم الكترونياً وإنما يشترط بالإضافة إلى ذلك أن يكون اتفاق التحكيم قد تم إبرامه بطريقة الكترونية(٣).

---

(١) بني شمسه، رجاء. (٢٠٠٩). الاطار القانوني للتحكيم الالكتروني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

(٢) YÜKSEL, Armagan. (٢٠٠٧). Online International Arbitration. Ankara Law Review. ٤ (١)., pp. ٨٣-٩٣.

(٣) Kohler, Gabrielle and Schultz, Thomas. (٢٠٠٤). Online Dispute

=

إن استخدام التكنولوجيا في التحكيم هو أمر بارز ومهم وذلك لإمكانية استخدام تقنية الفيديو المرئي للتواصل بين أطراف النزاع وهيئة التحكيم وهو الأمر الذي يخفف من كلفة التحكيم بشكل كبير. كما أن استخدام شبكة الإنترنت في التواصل هو أمر حيادي حيث أنه يمكن الأطراف من جدولة جلسات التحكيم عن بعد وبغض النظر عن أماكن تواجدهم. ايضاً يمكن للأطراف المتنازعة السير في إجراءات التحكيم عن بعد من خلال تعبئة كافة النماذج المطلوبة الكترونياً بما يمكنهم من تفادي الإشكالات التي قد تحدث عن عزم أطراف النزاع بتنظيم اتفاق التحكيم بأنفسهم فكل ما عليهم في هذا النوع هو تعبئة النموذج المعد مسبقاً[١].

بالإضافة إلى تلك الإيجابيات فإن اللجوء إلى التحكيم الالكتروني يمكن أطراف النزاع من عرض النزاع على خبراء في مجال التجارة الالكترونية والتي تتمتع بخبرات في هذا النواع من النزاعات بسبب خبرتهم الفنية والتجارية[٢]. كما

Resolution: Challenges for Contemporary Justice. kluwer Law International.

متولي، أحمد. (٢٠٢٢). التحكيم التجاري الدولي الالكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ١٢ (٨١). ٥٠٤-٦٥١.

(١) بني شمسه، رجاء. (٢٠٠٩). الاطار القانوني للتحكيم الالكتروني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

Nikam, Rahul and Singh, Nongthombam. (٢٠٢٢). Legal validity of Online Dispute Resolution (ODR) System in India and Indonesia. Passagens. Revista Internacional de História Política e Cultura Jurídica. ١٤ (٣). pp. ٥٣١-٥٥٨.

(٢) بني شمسه، رجاء. (٢٠٠٩). الاطار القانوني للتحكيم الالكتروني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

=

أن التحكيم الالكتروني يعتبر ملائماً بشكل كبير لأطراف النزاع حيث أنه متاح لهم على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع وهو ما يمكن أطراف النزاع إرسال واستلام رسائلهم(١).

ومع ذلك فلا توجد لغاية الان قواعد محددة تنظم التحكيم الالكتروني وإجراءاته، وبالتالي فإن المحكمين في التحكيم الالكتروني يكملون جميع الإجراءات الخاصة بالتحكيم من خلال استخدام البريد الالكتروني أو تقنية الفيديو المرئي، كما أنهم يعتمدون بشكل أساسي على الوثائق الالكترونية والتي ترسل من خلال الوسائل المتاحة عبر الإنترنت(٢). وعلى الرغم من غياب التشريع الخاص للتحكيم الالكتروني فإن القواعد الخاصة بالتحكيم التقليدي واجبة النفاذ على التحكيم الالكتروني حيث أن المشرع الوطني اعتبر كافة المعاملات الالكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية في الية التنفيذ فقط وبالتالي فإنه يحكمهما نفس الأحكام القانونية. فعلى سبيل المثال فإن أغلب التشريعات الوطنية الوطنية تنص على أن اتفاق التحكيم الصحيح هو الشرط

Nikam, Rahul and Singh, Nongthombam. (٢٠٢٢). Legal validity of Online Dispute Resolution (ODR) System in India and Indonesia. Passagens. Revista Internacional de História Política e Cultura Jurídica. ١٤ (٣). pp. ٥٣١-٥٥٨.

(١) بني شمسه، رجاء. (٢٠٠٩). الاطار القانوني للتحكيم الالكتروني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

(٢) Amro, Ihab. (٢٠١٩). Online Arbitration in Theory And In Practice. London: Cambridge Scholars Publishing.

الأساسي من أجل البدء في إجراءات التحكيم وإلا فإن حكم التحكيم الصادر يعتبر باطلاً. وعليه فإن اتفاق التحكيم يجب أن يكون مكتوباً وموقعاً من قبل الأطراف حتى يكون التحكيم صحيحاً.

إن وجود اتفاق التحكيم المكتوب والموقع من قبل أطراف النزاع هو دليل كامل على نية أطراف النزاع سلب القضاء الوطني اختصاصه ومنحه لهيئة التحكيم. فعلى سبيل المثال نصت المادة الثانية من اتفاقية نيويورك المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية على أنه "يتوجب على الدول المتعاقدة أن تعترف بالاتفاق المكتوب والذي يتعهد من خلاله الأطراف المتنازعة بإحالة النزاع الذي نشأ أو قد ينشأ بينهم بخصوص علاقة قانونية محددة إلى التحكيم[١]".

ومع ذلك فإنه تنشأ إشكالية قانونية اخرى تتعلق باتفاق التحكيم الذي ينعقد من خلال وسائل الكترونية وتتمثل تلك الإشكالية في مدى تلبية الوسائل الالكترونية المتطلبات القانونية الخاصة بالتوقيع؟ وهل بالأساس يعتبر الاتفاق أصلاً مكتوباً فيما لو تم عبر التراسل الالكتروني[٢]. للإجابة عن ذلك التساؤل

---

(١) UN Economic and Social Council. (١٩٥٨). United Nations Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards. https://www.newyorkconvention.org/english. See Articles ٧, ٣٤ and ٣٦. Of the UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration. New York. The United Nations Commission on International Trade Law. ١٩٨٥.

(٢) Yu, H and Nasir, M. (٢٠٢٣). Can Online Arbitration Exist Within the Traditional Arbitration Framework? Journal of International Arbitration. ٢٠ (٥). pp. ٤٥٥-٤٧٣.

فقد نصت المادة السابعة من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي على أن:

"يمكن اعتبار اتفاق التحكيم مكتوباً متى تم استخدام وسائل التراسل الالكتروني شريطة أن يكون بالإمكان الوصول للمعلومات الواردة فيه والرجوع إليها لاحقاً. وتعني وسائل التراسل الالكتروني أي رسالة يمكن أن تنشأ من خلال تبادل البيانات بين الأطراف والتي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو مغناطيسية أو بصرية أو رسائل مماثلة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الالكتروني أو التلكس أو النسخ البرقي."

إن أكثر الوسائل الالكترونية المستخدمة في التحكيم الالكتروني هو البريد الالكتروني والذي يمتاز بالكفاءة والمرونة. ومن خلال مراجعة نصوص قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الالكترونية لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته نجد أته قد استخدم مصطلح رسالة البيانات والمقصود فيها هو البريد الالكتروني بالإضافة إلى التلكس وتبادل البيانات الالكترونية. إن استخدام هذه الوسائل في التواصل بين الأطراف قد بسطت من إجراءات التجارة الالكترونية كما جعلت اتفاق التحكيم الالكتروني يلبي متطلبات الكتابة المشروطة في ذلك النوع من التحكيم[١].

كما أن المجتمع الدولي قد شعر بأهمية معالجة إشكالية التوقيع وذلك بسبب كثرة استخدام العقود الالكترونية وهو ما يفرض تنظيم التوقيع الالكتروني

---

(١) Yu, H and Nasir, M. (٢٠٢٣). Can Online Arbitration Exist Within the Traditional Arbitration Framework? Journal of International Arbitration. ٢٠ (٥). pp. ٤٥٥-٤٧٣.

حيث أن التوقيع قانوناً هو المعبر عن إرادة الأفراد للتعاقد متى كان العقد مكتوباً وأقرب مثال لذلك هو اتفاق التحكيم الذي يشترط لصحته توقيعه فكيف إذا كان الكترونياً؟ لقد برز في النطاق الالكتروني مفهوم التوقيع الالكتروني والذي له أهمية بمكان حيث أنه مهم كونه يعبر عن إرادة أطراف التحكيم عند كتابة اتفاق التحكيم الكترونياً. فهو يؤكد بأن رسالة البيانات التي أرسلت من أحد الأطراف صحيحة ولم ترسل بالخطأ أو من قبل شخص اخر[١]. وفي هذا السياق فإن قانون الأونسيترال النموذجي للتوقيع الالكتروني لسنة ٢٠٠١ أعطت صلاحية استخدام التوقيع الالكتروني في المعاملات الالكترونية. فقد نص في متنه بأن التوقيع الالكتروني هو "عبارة عن بيانات في شكل الكتروني سواء كانت في رسالة بيانات أو ملحقة بها أو مرتبطة بها منطقياً والتي يمكن استخدامها من أجل التعرف على هوية الموقع على رسالة البيانات بما يؤكد موافقة الشخص الموقع على البيانات التي تحتويها رسالة البيانات".

□

(١) المرجع السابق

المبحث الثاني

تقييم التحكيم الالكتروني

سوف يتم في هذا الجزء من البحث تقييم مدى نجاعة استخدام التحكيم الالكتروني كوسيلة فعالة وبديلة لحل المنازعات الناشئة عن العقود التقليدية أو الالكترونية. وعليه سيقوم الباحثون ابتداءً في استعراض العوامل التي تؤثر على نجاعة التحكيم الالكتروني (المطلب الأول)، ثم انتهاءً بتقييم استخدام الالكتروني كوسيلة بديلة لحل المنازعات (المطلب الثاني).

المطلب الأول

عوامل نجاح التحكيم الالكتروني

من أجل نجاح عملية التحكيم الالكتروني فإنه يشترط تلبية عدد من المعايير التي متى توافرت فإنها سوف تجعل من التحكيم طريقاً ممهداً وملبياً لضرورات ومتطلبات العدالة المنشودة. ومن خلال مراجعة تلك المعايير التي تحكم على نجاح التحكيم الالكتروني نجد تتمثل في العدالة والفعالية وقابلية إجراءاتها للتنبؤ. إن المخاوف من تحقيق العدالة تبرز من حقيقة وجود اختلاف في موازين القوة بين الشركات والمستهلكين في عقود (B٢C) وهو ما يفرض على المستهلكين قبول أمور خارج نطاق رغباتهم[١].

لقد نظمت التشريعات الوطنية - وتحديداً في المنازعات المشوبة بعنصر أجنبي – مسألة الاختصاص القضائي ولكن دائماً ما تبرز التخوفات من عدم

---

(١) Al Swelmiyeen, Ibrahim, Al-Nuemat, Ahmed and Koka, Andy. (٢٠١٣). Online arbitration in the social network world; mobile justice on iPhone. Information & Communications Technology Law. ٢٢ (٢). pp. ١٤٦-١٦٥.

تقديم مثل تلك الحلول الفعالية المطلوبة في النطاق الاقتصادي. فعلى سبيل المثال لو نشب نزاع بسبب عدم تسلم المنتج تبلغ قيمته ٣٠٠$ الذي قام مستهلك مقيم في المملكة المتحدة بشرائه من أحد المواقع الالكترونية الأمريكية، فليس من المنطق سفر هذا المستهلك إلى أمريكا من أجل إقامة دعواه على الشركة والخضوع لنظام قضائي أجنبي مع العلم بأن ثمن تذكرة السفر سوف يكلف المدعي مبالغ أكبر من تكاليف رفع الدعوى نفسها. لذلك فإن البديل الأمثل لكل ذل هو اللجوء للتحكيم الالكتروني والذي يجعل إجراءات التقاضي بين الطرفين أسهل وأبسط ودون حاجة للسفر والتنقل.

لذلك فإن تسوية المنازعات باستخدام نفس الأدوات المتاحة للأفراد من أجل إتمام معاملاتهم التعاقدية يحقق العدالة والإنصاف لكلا الطرفين. إن الأدوات التكنولوجية الحديثة محدودة وبدون الاتصال بالانترنت فلن يستطيع الأفراد إتمام معاملاتهم الدولية والعابرة للحدود وهو ما – على سبيل المثال – استخدام البريد الالكتروني لإتمام مثل تلك المعاملات. ابتداءً فإنه من المسلم به أن أدوات اختبار الحقيقة المتاحة من خلال تسوية المنازعات باستخدام الاتصال الحاسوبي المباشر لا يمكن أن تصل إلى قيمة أدوات اختبار الحقيقة المتاحة في النظم التقليدية. ومع ذلك فمتى تحسنت الأدوات التكنولوجية المتاحة فإنها سوف تحقق تحسناً ممتازاً في تسوية المنازعات من خلال اليات تسوية المنازعات المتاحة الكترونياً.

ايضاً فإن مدى نجاعة استخدام التحكيم الالكتروني يمكن قياسها من خلال مدى قدرتها على تحقيق الفعالية المرجوة، والتي من الممكن تحقيقها من خلال إلزام كافة الأطراف بحكم التحكيم الصادر بحيث لا يستطيع أي منهما من التنصل من ذلك الحكم بإرادته المنفردة. وبالتالي فإن أهم ما يميز التحكيم الالكتروني عن بقية الوسائل المتاحة لحل المنازعات الكترونياً هو إلزامية الحكم الصادر الذي لو على فرض أن تم إعطاء الأطراف الخيار في قبول الحكم أو رفضه فإن فعالية تلك الالية كوسيلة لحل المنازعات سوف تزول ويصبح قبول

أو رفض الحكم يعود لإرادة الأطراف.ولكن متى كانت هنالك قواعد إجرائية تمتاز بالنزهة والفعالية فإن اللجوء للتحكيم الالكتروني وقبول الحكم الصادر سوف يصبح ملزماً.

أما بخصوص معيار نجاح التحكيم الالكتروني الثالث فإنه يتمثل في معيار الشفافية، حيث أنه يتوجب أن تكون إجراءات التحكيم قابلة للتنبؤ حتى إنهاء النزاع. لقد تم وضع هذا المعيار صراحة في لجنة الجماعات الأوروبية حيث نصت على أن "أي نزاع يتم حله خارج نطاق المحاكم فيجب أن ترتكز تلك البدائل على أساس أن الشفافية هو مبدأ أساسي تقوم عليه، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال مشاركة الأحكام الصادرة سنوياً من أجل تقييم النتائج المتحصلة"(١).

وبالنتيجة لكل ما ذكر فإذا ما تم تحقيق تلك المبادئ التي تم ذكرها فإن هذا الأمر سوف ينبني عليه حل أهم القضايا والإشكاليات التي من الممكن أن تبرز في التحكيم الالكتروني. ومن أهم تلك الإشكاليات التي من الممكن حلها هو مقر التحكيم الالكتروني بالإضافة إلى تنفيذ الحكم الناجم في نطاق بيئة التحكيم الالكترونية. فمن جهة أولى، فإنه بإمكان أطراف النزاع التفاعل مع المحكمين من أماكن مختلفة، كما أنه بإمكان هيئة التحكيم حل النزاع دون حاجة لحضور الأطراف. حيث أنهم يستطيعون الاعتماد على الدليل الالكتروني الذي قام

---

(١) Brussels office of Morrison & Foerster LLP. (٢٠٢٣). Legal Obstacles to ADR In European Business-To- Consumer Electronic Commerce. Online Report http://www.oecd.org/internet/consumer/١٨٧٩٧٤١.pdf.

بتزويده أطراف النزاع لهم من خلال الوسائل الالكترونية ودون حاجة لمقابلتهم في نفس المكان الذي يتواجدون فيه كهيئة تحكيم[١].

ويمكن هنا الإشارة إلى أن اطراف النزاع يستطيعون اختيار مقر التحكيم وحتى لو فشلوا في ذلك فإن من صلاحيات هيئة التحكيم اختيار مقر التحكيم الذي تجري فيه اجراءات التحكيم وذلك كما هو وارد صراحة في المادة ١/٢٠ في قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية. وفي هذا الإطار فقد أشار بعض الفقه إلى نظرية اللامركزية والتي تقوم على أساس أن مقر التحكيم كمصطلح هو مختلف تماماً عن مصطلح مكان التحكيم وهو المكان الجغرافي الذي تجري فيه إجراءات التحكيم وبالتالي فإن مقر التحكيم هو الأساس في عملية التحكيم بمجملها كونه هو الذي يحدد قانون التحكيم الذي يحكم إجراءات التحكيم، وهو بالتالي مختلف عن القانون الذي يحكم مكان التحكيم. وعليه فإن الفقه يعتبر أن نظرية اللامركزية هي الغطاء الأمني الذي يساعد لأن تكون إجراءات التحكيم مستقلة عن النظام القانوني الوطني في مقر التحكيم[٢].

---

(١) Herboczkova, Jana. Certain Aspects Of Online Arbitration. (٢٠٠١). Online Report. Available on https://www.law.muni.cz/sborniky/dp٠٨/files/pdf/mezinaro/herboczkova.pdf .

(٢)Saghir , Z and Nyombi, C. (٢٠١٦). Delocalisation in international commercial arbitration: a theory in need of practical application. International Company and Commercial Law Review. ٢٧ (٨). pp. ٢٦٩-٢٧٦.

أما من جهة اخرى فإن قطعية حكم التحكيم الصادر وإمكانية تنفيذ الحكم الصادر هو حجر الأساس في عملية التحكيم الالكتروني كوسيلة بديلة لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية، وهنا فإن الطرف الخاسر في عملية التحكيم الالكتروني بقوم بتنفيذ الحكم الصادر طوع١. بجانب ذلك، فإن الحكم الصادر لو كان على سبيل المثال تعويضاً نقدياً فإن دور المحاكم الوطنية في تنفيذ القرار سوف يظهر جلياً. لذلك فإن اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها لسنة ١٩٥٨ وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم قد نصا صراحة على أن الأحكام الصادرة عن عملية التحكيم يكون العبرة فيها لمقر التحكيم بغض النظر عن المكان الذي عُقدت فيه الجلسات أو المكان الذي وُقع فيه الحكم.

□

(١) Yu, H and Nasir, M. (٢٠٢٣). Can Online Arbitration Exist Within the Traditional Arbitration Framework? Journal of International Arbitration. ٢٠ (٥). pp. ٤٥٥-٤٧٣.

المطلب الثاني

تقييم مدى فعالية التحكيم الالكتروني

تعتبر وسائل حل المنازعات الالكترونية؛ وتحديداً التحكيم الالكتروني، هو من أفضل الوسائل التي من الممكن اعتمادها من قبل أطراف النزاع لحجل منازعاتهم الناشئة عن العقود الالكترونية. يعود ذلك إلى أن اللجوء إلى تلك البدائل يعتبر أكثر فعالية من اللجوء إلى المحاكم الوطنية من أجل حل المنازعات. ولقد أثبت التحكيم الالكتروني فعاليته من خلال التعامل مع المسائل المعقدة التي تنشأ من خلال الفضاء الالكتروني، كما أنه يتفاعل سريعاً مع التطورات المستمرة والسريعة في نطاق التعاملات الالكترونية.

يعتبر الفضاء الالكتروني مكاناً محايداً بالنسبة للأشخاص حيث يمكنهم من خلاله التعامل والتنازع وحل النزاع في نطاقه ففيه لا يحتاج الأفراد للسفر لأماكن بعيدة من أجل التقاضي أمام قضاء أجنبي وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الأفراد. كما أنه يمكنهم من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المتاحة عقد الاجتماعات وهو ما يؤدي إلى خفض الكلفة والجهد على كافة الأطراف.

فمن ناحية أولى، فإن استخدام التحكيم الالكتروني يؤدي إلى خفض الوقت والكلفة وتحديداً في في النزاعات النبثقة عن التجارة الالكترونية وهو ما يجعلها ذات كفاءة عالية بالمقارنة مع وسائل حل المنازعات الاخرى. فعلى سبيل المثال فإن الطرف مدعي الحق يمكنه من خلال الانترنت الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بأي مؤسسة تحكيم وتعبئة النموذج الالكنروني من أجل بدء إجراءات التحكيم، فإذا لم يرغب باللجوء إلى مؤسسة تحكيم فكل ما عليه هو التواصل من خلال البريد الالكتروني مع أي محكم يختاره والاتفاق معه من أجل تحكيم النزاع. وسواء اختار التحكيم المؤسسي أو التحكيم الحر فإنه لمن السهل حل النزاع من خلال التحكيم الالكتروني كون كلا الأطراف سوف يحيلون كافة الوثائق الكترونياً وبسرعة فائقة وبدون كلفة مالية وهو ما يتيح

للمحكم يفحص ويدقق الوثائق المرسلة إليه بسرعة وبالتالي اتخاذ قراره وإصدار حكمه في النزاع بدون جهد(١).

أما من ناحية اخرى، وعلى الرغم من الإيجابيات المنبثقة عن استخدام التحكيم الالكتروني، فإن مؤيدو التحكيم التقليدي يتحججون بأن استخدام التحكيم بالطرق التليدية يضمن سرية التحكيم وهو ما يعارضون بسببه استخدام التحكيم بسبب أن ضمان سرية إجراءات التحكيم الالكتروني غير متحققة بشكل كامل بسبب المشاكل الأمنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتي تعود لوجود الفيروسات ونشاطات القرصنة والدخول غير القانوني للمعلومات المرتبطة بأحد أو كلا الطرفين، أو تعطل المواقع الالكترونية الخاصة بالتحكيم أو سقوطها. وحيث أنه يتوجب على أطراف التحكيم إرسال الوثائق الكترونياً فإن تعطل الشبكة الالكترونية يعتبر من أهم المشاكل التي تعيق إكما إجراءات التحكيم. ايضاً من المآخذ على التحكيم الالكتروني هو سرية الوثائق والمعلومات التي يفصح عنها أطراف التحكيم بالإضافة إلى القرارات النهائية الصادرة من هيئة التحكيم، فمن هذا الجانب فإن تلك المخاوف تمنع الشركات الكبيرة التي تمتلك سمعة عالمية من اختيار التحكيم الالكتروني خوفاً من نشر مثل تلك البيانات. وعليه فإن أية مشكلة تقنية سوف تؤدي إلى عدم تحقيق مبدأ السرية الذي يبتغيه أطراف النزاع.

لذلك فإن مراكز التحكيم الالكترونية تلجأ إلى عدة حلول من أجل تشجيع اللجوء إلى التحكيم الالكتروني بدلاً من الوسائل الاخرى، ومن تلك الحلول – على سبيل المثال – تضمين تلك المراكز في اتفاقات التحكيم التي يتم توقيعها بين أطراف النزاع نصوصاً تلزم كافة الأطراف صراحة بالحفاظ على سرية

---

(١) Yuksel, Armagan. (٢٠٠٧). Online International Arbitration. Ankara Law Review, Vol. ٤ (١)., pp. ٨٣-٩٣.

البيانات والوثائق التي يتم تبادلها خلال مرحلة التحكيم، أو تلك المعلومات التي يتم الإطلاع عليها من خلال الشهود والخبراء[١]. كما أن من الحلول المقترحة من أجل حماية سرية البيانات – في التحكيم المؤسسي على سبيل المثال - هو تزويد كل طرف من أطراف النزاع برقم سري يخوله الدخول إلى غرفة التحكيم وتزويد هيئة التحكيم بالوثائق التي يريدها دون خوف، ومع يبقى هنالك تخوف لدى مستخدمي الإنترنت من مدى آمان المواقع الالكترونية التي تمتلكها مؤسسات التحكيم الالكتروني.

ومع ذلك فمن الآخذ الاخرى على التحكيم الالكتروني بالمقارنة بالتحكيم التقليدي، هو أنه في حال اختار أطراف النزاع التحكيم مؤسسي التقليدي فإن تلك المؤسسات تقوم بتزويد أطراف النزاع بقائمة بأسماء المحكمين المتاحين في المؤسسة مع سيرهم الذاتية وهو ما يتيح المجال لأطراف النزاع باختيار المحكم الذي يرونه مناسباً لحل النزاع دون أية شكوك حول حيدته واستقلاله. وبالمقابل فإن مثل هذا الخيار غير متاح في التحكيم الالكتروني حيث أن مواقع التحكيم المؤسسي الالكنرونية لا تقوم بتزويد أطراف النزاع بأية معلومات عن المحكمين وهو ما يجعل الأطراف في شك حول حياد هيئة التحكيم وبالتالي عدم تقبل فكرة تزويد معلوماتهم لمثل تلك المؤسسات[٢].

علاوة على ذلك، وكما تم ذكره سابقاً فإنه يتوجب على أطراف النزاع إرسال البيانات المتعلقة بالنزاع من خلال الوسائلك الالكترونية المتاحة كالبريد الالكتروني، وإن استخدام مثل هذه الوسائل يصطدم بوجود تصرفات القرصنة

---

(١) عبد القادر، بريش. معمر، حمدي. (٢٠١٠). دور التحكيم الالكتروني في حل منازعات التجارة الالكترونية. مجلة الاقتصاد الجديد. ١ (٢). ٩٩-١٢٠.

(٢) Kallel, Sami. (٢٠٠٨). Online Arbitration. Journal of International Arbitration. ٢٥ (٣). pp. ٣٤٥-٣٥٣.

الالكترونية غير القانونية وذلك متى علمنا بوجود قراصنة (هكر) يتمتعون بمهارات فائقة بأفعال القرصنة وهو ما يجعل أطراف النزاع ترغب بإرسال مثل تلك البيانات الحساسة وفائقة الأهمية من خلال الطرق التقليدية وليس الالكترونية. ولكن مميزات استخدام التحكيم الالكتروني من سرعة واختصار الوقت والجهد والكلفة في نقل البيانات تجعل أطراف النزاع يحبذون استخدام الطرق الالكترونية ولكن مع هامش من الأمان الالكتروني، خصوصاً مع توجه مراكز التحكيم الالكترونية إلى سياسة تشفير المعلومات التي يتم تداولها بين أطراف النزاع بطريقة تمنع محاولي الدخول غير المشروع من الوصول إلى تلك المعلومات وقرائتها[1].

ومع وضوح مميزات التحكيم الالكتروني في توفير الجهد والوقت والكلفة من خلال سرعة تبادل المعلومات والبيانات فإنه يطرح في هذه الحالة تساؤلاً يتمثل في مدى قدرة الطرف الخاسر في الطعن بالحكم الصادر من خلال التحكيم الالكتروني بحجة أن البيانات التي تم إرسالها من خلال البريد الالكتروني قد تم قرصنتها أو استغلالها بشكل غير قانوني وأن هذه الأفعال غير القانونية قد كانت سبباً في خسارته للنزاع المطروح أمام هيئة التحكيم؟ وعليه، فإنه من ودهة نظرنا بوجوب تنظيم هذه المسألة من خلال وضع إتفاقية أو معاهدة تنظم مثل تلك المسائل القانونية الجوهرية.

□

(١) عبد القادر، بريش. معمر، حمدي. (٢٠١٠). دور التحكيم الالكتروني في حل منازعات التجارة الالكترونية. مجلة الاقتصاد الجديد. ١ (٢). ٩٩-١٢٠.

النتائج والتوصيات

لقد برز من خلال هذه الدراسة ونتيجة للتطور المستمر بأن الناس قد أصبحوا يستخدمون وبكثرة الانترنت في إتمام تصرفاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التجارة الالكترونية، ونتيجة للتفاعل من خلال الإنترنت فقد أصبحت المنازعات التي تنشأ بسبب تلكك المعاملات الالكترونية في تزايد مستمر.

كما خلصت الدراسة أن وجود نظام فعال لحل مثل تلك المنازعات أصبح ملحاً من أجل تشجيع الأفراد على البيع والشراء الكترونياً وبدون خوف أو وجل من استخدام التجارة الالكترونية. وبسبب أن الأنظمة القانونية مختلفة من دولة إلى اخرى وهو ما يؤدي إلى اختلاف القواعد القانونية المطبقة على النزاع، فقد أصبح من الضروري إيجاد وسائل بديلة لحل المنازعات دون حاجة للسفر والتنقل بين الدول. وتعتبر وسائل حل المنازعات الالكترونية من الوسائل المستحدثة كوسائل فعالة لحل المنازعات الناجمة عن استخدام التجارة الالكترونية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التحكيم هو من أفضل الوسائلك المتاحة لحل المنازعات حيث أنه أصبح بإمكان أطراف النزاع اختيار طرف ثالث يتولى الفصل بين أطراف النزاع خارج نطاق المحاكم الوطنية، كما أن التحكيم الالكتروني أصبح من أنجع وسائل حل المنازعات الناجمة عن التجارة الالكترونية وذلك بسبب فعاليتها وسرعتها وقلة تكاليفها. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قانونية تنظم التحكيم الالكتروني إلا أنه من الممكن إيجاد أساس قانوني له في قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي واتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

كما وجدت هذه الدراسة أن هنالك مجموع من القوانين النموذجية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للتاجرة الدولية قد سهلت قوننة الأحكام الصادرة عن التحكيم الالكتروني وإمكانية الاعتراف بها وتنفيذها. فمن الشروط الأساسية في

التحكيم بشكل أساسي هو كتابة اتفاق التحكيم وتوقيعه من أطراف النزاع. ولقد أصبحت الرسائل المرسلة بين أطراف النزاع بمثابة توثيق لاتفاق التحكيم ويمكن الاحتجاج بها حيث أن القانون النموذجي (الأونسيترال) للتجارة الالكترونية والقانون النموذجي للتوقيع الالكتروني الصادران عن لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية أصبحا يعترفان بحجية وقانونية رسائل المعلومات المرسلة من خلال الوسائل الالكترونية. وكل تلك المكنات القانونية قد عززت من مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة التي يقوم عليها التحكيم الالكتروني والتي يترتب على تعزيزها نجاح عملية التحكيم برمتها وبالتالي إلزامية حكم التحكيم.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن التحكيم الالكتروني يعتبر من أنجع الوسائل المتاحة لحل المنازعات الناجمة عن استخدام التجارة الالكترونية وذلك لفعاليتها في التعامل مع المسائل المعقدة من خلال استخدام الإنترنت. فقد أصبح بإمكان هيئة التحكيم عقد جلساتها دون حاجة لحضور الأطراف أمامها ودون حاجة للسفر والتنقل، حيث أصبح كل ما على أطراف النزاع هو إرسال الوثائق والبينات من خلال الوسائل الالكترونية وبعد ذلك حضورهم أمام هيئة التحكيم افتراضياً.

لكل ما سبق فإن الدراسة الحالية توصي بمجموعة من التوصيات تتمثل في

يوصي الباحثون بوضع تشريعات وطنية تنظم بيئة التحكيم الالكتروني وذلك من خلال إدخال بعض التعديلات على قوانين الإجراءات المدنية بما يجيز صراحة لأطراف النزاع اللجوء إلى التقاضي الالكتروني أو التحكيم الالكتروني.

استخدام حلول تكنولوجية من أجل التغلب على مخاوف مستخدمي الفضاء الالكتروني من قرصنة بياناتهم الشخصية، حيث أن مشاركة البيانات الحساسة وتحديداً من قبل الشركات من الممكن أن يؤدي إلى تدمير سمعة تلك الشركات. لذلك دون إيجاد تلك الحلول يجعل من اليسير على الطرف الخاسر في التحكيم

الالكتروني أن يتذرع أن بياناته الشخصية قد تم قرصنتها وهو ما يجعله يطعن بأن بياناته الشخصية لم تكن محمية بالشكل المطلوب وبالتالي يطعن بحكم التحكيم ذاته وكل ذلك فقط بهدف تأخير تنفيذ حكم التحكيم بحجة عدم العدالة والشفافية في تنفيذ اجراءات التحكيم الالكتروني لعدم حماية تلك البيانات.

المراجع العربية

بني شمسه، رجاء. (٢٠٠٩). الاطار القانوني للتحكيم الالكتروني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

عبد القادر، بريش. معمر، حمدي. (٢٠١٠). دور التحكيم الالكتروني في حل منازعات التجارة الالكترونية. مجلة الاقتصاد الجديد. ١ (٢). ٩٩-١٢٠.

متولي، أحمد. (٢٠٢٢). التحكيم التجاري الدولي الالكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ١٢ (٨١). ٥٠٤-٦٥١.

محجوبة، كريم. (٢٠١٤). التحكيم الالكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. رسالة ماجستير. جامعة مولاي الطاهر. الجزائر.

المراجع الأجنبية

Aljaber, Maher. (٢٠١٢).The Impact of Privacy Regulations on The Development of Electronic Commerce: Jordan and The UK Comparative Study. PhD Thesis : De Montfort University, UK.

Amro, Ihab. (٢٠١٩). Online Arbitration in Theory And In Practice. London: Cambridge Scholars Publishing.

Al Swelmiyeen, Ibrahim, Al-Nuemat, Ahmed and Koka, Andy. (٢٠١٣). Online arbitration in the social network world; mobile justice on iPhone. Information & Communications Technology Law. ٢٢ (٢). pp. ١٤٦-١٦٥.

Brussels office of Morrison & Foerster LLP. (٢٠٢٣). Legal Obstacles to ADR In European Business-To- Consumer Electronic Commerce. Online Report http://www.oecd.org/internet/consumer/١٨٧٩٧٤١.pdf.

Dahiyat, Emad. (٢٠١٧). A legal framework for online commercial arbitration in UAE: new fabric but old style.

Information & Communications Technology Law. ٢٦ (٣). pp. ٢٧٢-٢٩٢.

Diep, Nguyen. (٢٠٢٢). Solving Conflicts Of Interest In Electronic Contracts In E-Commerce Transactions. International Journal of Ecosystems and Ecology Science. ١٢ (٤). pp. ١٦١-١٦٦.

Daniel, Chow and Schoenbaum, Thomas. (٢٠٢١). International Business Transactions: Problems, Cases, and Materials. ٤th Edition. ASPEN Publishing.

Herboczkova, Jana. Certain Aspects Of Online Arbitration. (٢٠٠١). Online Report. Available on https://www.law.muni.cz/sborniky/dp٠٨/files/pdf/mezinaro/herboczkova.pdf .

Hörnle, Julia. (٢٠٠٢). Online Dispute Resolution in Business to Consumer E-commerce Transactions. Journal of Information Law & Technology. Vol. ٧ (٢). pp. ١-١٧.

Kallel, Sami. (٢٠٠٨). Online Arbitration. Journal of International Arbitration. ٢٥ (٣). pp. ٣٤٥-٣٥٣.

Kohler, Gabrielle and Schultz, Thomas. (٢٠٠٤). Online Dispute Resolution: Challenges for Contemporary Justice. kluwer Law International.

Nikam, Rahul and Singh, Nongthombam. (٢٠٢٢). Legal validity of Online Dispute Resolution (ODR) System in India and Indonesia. Passagens. Revista Internacional de História Política e Cultura Jurídica. ١٤ (٣). pp. ٥٣١-٥٥٨.

Riskin , Leonard; Westbrook, James; Guthrie, Chris; Reuben, Richard; Robbennolt , Jennifer; Welsh, Nancy. (٢٠١٤).

Dispute Resolution and Lawyers. ٥th Edition: West Academic Publishing.

Saghir , Z and Nyombi, C. (٢٠١٦). Delocalisation in international commercial arbitration: a theory in need of practical application. International Company and Commercial Law Review. ٢٧ (٨). pp. ٢٦٩-٢٧٦.

Van den Heuvel, Esthe. (٢٠٠٠). Online Dispute Resolution as A Solution to Cross-Border E-Disputes. Master Thesis. University of Utrecht.

Wang, Faye. (٢٠١٣). Law of Electronic Commercial Transactions: Contemporary Issues In The EU, US And China. ١st Edition. Routledge.

Wang, Fye. (٢٠١٨). Online Arbitration. ١st Edition. New York: Informa Law from Routledge.

Wilikens, Marc , Vahrenwald, Arnold and Morris, Philip. (٢٠٠٠). Out-of-court dispute settlement systems for e-commerce. Report of an exploratory study: Joint Research Centre, ٢٠٠٠.

Yuksel, Armagan. (٢٠٠٧). Online International Arbitration. Ankara Law Review. Vol. ٤ (١)., pp. ٨٣-٩٣.

Yu, H and Nasir, M. (٢٠٢٣). Can Online Arbitration Exist Within the Traditional Arbitration Framework? Journal of International Arbitration. ٢٠ (٥). pp. ٤٥٥-٤٧٣.